http://www.almadapaper.com - E-mamil: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1530) السنة السادسة - الأربعاء (10) حزيران 2009

اعتذار الى نقيب اطباء ذي قار

تعتذر جريدة» المدى» عن ايراد المعلومات غير الموثقة والدقيقة المنشورة على صفحة تحقيقات في العدد(١٥٢٧) بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧ ضمن التحقيق الصحفي تحت عنوان (مرضى يشكون واطباء يبررون ومؤسسات صحية متدنية الخدمات) الذي تحدث عن الواقع الصحي في محافظة ذي قار. وتود « المدى» أن تعتذر لنقيب الاطباء في المحافظة الدكتور عبد الحسن نيازي لما جاء من معلومات غير صحيحة فيما يتعلق بمنصبه او بالتصريحات التي صدرت عن هذا المنصب، علماً ان الجريدة باشرت بفتح تحقيق حول ملابسات نشر التحقيق الصحفي المذكور من قبل المدعو (أسامة الزيدي) الذي ليست له علاقة وظيفية مباشرة مع الجريدة وكادرها في قسم التحقيقات.

(المدى)

من يقوم بتسريب مواد التحليل المختبرية الحكومية إلى المختبرات الأهلية؟

تحقيق وتصوير: وائل نعمة

تخيل انك تعاني من ارتفاع في نسبة الكولسترول بناء على ماقاله لك الطبيب في احد المستشفيات الحكومية وطلب منك التوجه لفحص الدم حتى تتبين النسبة التي لديك من الكولسترول، ليستطيع الطبيب على ضوء نتيجة الدواء المناسب، ولكن تتفاجأ ان يقول لك احد العاملين في المختبر الحكومي (بشكل سري) بأن المحلل قد وضع النسبة بجرة قلم دون تحليل!

كانت الساعة قد تجاوزت الحادية عشرة صباحا وعدد الاشخاص الذين سحب الدم منهم لغرض اجراء التحليل قد تجاوز المائة مع العلم ان المتخصص الذي يسحب الدم بدأ العمل منذ ثلاث ساعات فقط واليك ماسيحدث.. ستذهب العينات الى غرفة الفحص التي تعاني من تراكم كبير في (السامبلات) وهي العينات التي يراد فحصها في الغرفة محلل واحد فقط ولديه جهاز قديم وبطيء ومع مزاجيات المحلل قد يكتب نتيجة التحليل كما يشاء فلا رقيب عليه.. وانت سوف تعرف الباقي نتيجة تحليل خاطئة وكيف يترتب عليها تشخيص خاطئ من قبل الطبيب المختص وبالتالي دواء غير صحيح

مشكلة التحاليل

تلك هي احدى المشاكل التي يعاني منها المريض عندما يدخل الى المستشفيات الحكومية ويجد مختبرات التحليل غير دقيقة ومعظم الفحوصات غير موجودة ويبقى ينتظر نتيجة التحليل في قاعة صغيرة مليئة بالمرضى الذين يئنون من شدة المرض والمكان مغلق وفية جهاز تكييف حديث كتب عليه عدم اللمس لأنه لا يعمل والمستشفى ككل لايوجد فيها مكان واحد مكيف ولا توجد حتى قاعة للاستراحة مريحة لان الجو حار جدا..هذا هو الحال في مستشفى الكندي.

فحوصات مشبوهة

يدعي المسؤول عن المختبرات الدكتور مروان أن كل المواد المختبرية موجودة ولاتوجد شحة في هذه المواد ونحن لدينا كل الفحوصات المتخصصة بالاورام والغدد والسكر وامراض الدم .لكن في المقابل حسب مشاهداتنا يشكو المرضى المتواجدون في هذا المكان من عدم دقة الفحوصات التي تجرى وان معظمها غير موجودة او تكون موجودة ولكن تتبع مزاج المحلل الذي دائما مايسيء التعامل مع المرضى ويتعامل بخشونة خصوصا اذا ماعرفنا ان اكثر مرضى المستشفيات الحكومية هم من الطبقة الفقيرة وخصوصا في مستشفى مثل مستشفى الكندي .

احد المرضى لديه طفل صغير لايتعدى عمره السنة الواحدة يعاني من ظهور شعر كثيف في منطقة اسفل الذقن ،قال له الاطباء بأنه خلل هرموني في احدى الغدد مما دفعه الى اخذ الطفل والذهاب الى مستشفى الكندي لان فيها مركزاً متخصصاً لفحوصات الغدد الصم ولكنه لم يجد مايريد لأن المسؤولين عن المختبر قد اخبروه بأن المواد المختبرية غير موجودة فوزارة الصحة مازات تنتظر قدوم هذه المادة من المنشأ وان وصلت فأنها تحتاج الى مايقل عن الشهر حتى تدخل في مختبرات وزارة الصحة للتقييم فلا يمكن ان يدخل اي دواء دون فحص ،وبهذا اخذ الرجل طفله الصغير وادار ظهره للمستشفى وتوجه الى ساحة النصر باحثا عن مختبر اهلي .

المختبرات الاهلية

المختبرات الاهلية لاتعاني شحة في المواد المختبرية وانما يمكن ان تجد في المختبرات الرصينة والمتخصصة معظم الفحوصات التي لايمكن ان تجدها في المختبرات الحكومية وعلى هذا الأساس فإن الكثير من زبائن هذه المختبرات من المستشفيات الحكومية الخاصة بمرضهم لعدم وجود مواد التحليل او عدم وجود الادوية المختبرية .احيانا لاتكون فقط الفحوصات الصعبة غير موجودة وانما حتى الفحوصات البسيطة والتخصصية مثل فحوصات داء النقرس والتهاب المفاصل .

يقول الدكتور سمير سفر مسؤول مختبر مستشفى ابن النفيس أن عدد المواد التي تستخدم في التحليلات ليس فيها نقص ابدا وان هناك وجبات دائمية من وزارة الصحة من المذاخر نستلمها بشكل انسيابي ولا توجد اية تعقيدات كما ان لدي طلبات خاصة احيانا نقدمها الى المذاخر وعلى اساسها تعطينا المواد التي نحتاجها، كما ان وزارة الصحة قد فسحت المجال امام المستشفيات الحكومية بتشكيل لجنة خاصة يوجد فيها عضو من المختبرات يقع على عاتقها شراء المواد المختبرية من السوق حتى لايكون هناك قصور في وجود المواد وعملا على انسيابية حصول المختبرات على هذه المواد . كما اكد هذا الكلام احد الاعضاء في هذه اللجنة واوضح بأنهم يدرسون متطلبات المستشفى بشكل عام من الادوية والمختبرات من ضمنها وعلى اساسها يشترون المواد من السوق ، ولكن قد تعترضهم بعض العوائق منها ان بعض المواد يجب ان تأتي من منشأ معين قد اعتاد المستشفى على هذا النوع وقد يتأخر في بعض الاحيان مما قد يؤدي الى شحته في مختبرات المستشفى.ولكن الواضح والذي يطالب به الكثير من الاطباء المختصين في التحليلات بأحضار اجهزة جديدة ومتطورة ومنها جهاز تحليل ذاتي فهذه الاجهزة دقيقة وسريعة، كما قد توجد مشكلة اخرى في الاجهزة فبعضها قد تتعطل ولايوجد يعرف ان يصلحها غير الشركة التي جلبت منها او ان المواد قد نفذت وتكون هناك مخاطبات مع الشركة الام ولكن بهذه الطريقة سوف تتأخر المواد وقد لاتأتي ومثل هذا الجهاز وجدناه مرميا دون عمل في وحدة مختبرات الكيمياء السريرية في مستشفى ابن الكندي منتظرا المواد التحليلية التي يعمل عليها.

أرباك وفوضى

تعاني المستشفيات الحكومية من ارباك وفوضى أدت الى ان تكون المختبرات مليئة بالفحوصات والنتائج بالطبع سوف تكون في بعض الاحيان غير سليمة وغير دقيقة و يؤكد الجميع بما فيهم اصحاب المعارض الكبيرة لبيع المواد المختبرية واصحاب المختبرات الاهلية بأن وزراة الصحة تسعى دوما الى توفير المواد المختبرية وحتى انها تشتري من السوق حتى لايحدث خلل في وجود المواد ولكن المشكلة في التنظيم او كما يقول بعض اصحاب المختبرات الاهلية بأن هناك من يقوم بتسريب هذه المواد خارج المستشفى ويقوم بشرائها اصحاب المختبرات الاهليه الغير مجازة او التي تعمل بأجازة طبيب او مختص ولكنه غير موجود فقط اجازته موجودة ومن يعمل في المختبر هم اناس غير مهنيين وهذا جانب اخر من المشكلة بأن تكون المختبرات الاهليه غير دقيقة وغير مجازة ، وفي هذا الجانب قد حذرت وزارة الصحة من التعامل مع المختبرات الاهلية لانها قد ضبطت الكثير من المختبرات غير المجازة ، ولكننا نوجه سؤالنا للوزارة اين يذهب المريض اذا كان بين سندان المختبرات الحكومية المشكوك في دقتها والمواد وبين مطرقة المختبرات الاهلية غير المرخصة.

نتائج غير دقيقة

ان النتائج غير الدقيقة للفحوصات المختبرية قد تؤدي الى نتائج كارثية هذا اذا ماعرفنا ان احدى النساء الكبيرات في السن قد عانت مع رحلتها المضنية مع بعض المختبرات الحكومية ،حيث تعرضت الى آلام حادة في البطن دون ان تحصل على نتيجة من المختبرات التي تراجعها،ولم يستطع من خلالها الاطباء الذين زارتهم ان يقوموا بتشخيص الداء ووصل الحد بأحد الاطباء الى القول بأن الحالة النفسية التي تشعر بها نتيجة كثرة مراجعاتها بين المختبرات والاطباء هي السبب وراء الآلام!! والغريب ان الآلام بدأت تزداد وحالتها بدأت تسوء يوما بعد يوم الى ان تم نقلها الى طوارئ احد المستشفيات في بغداد بعد ان تدهور وضعها الصحي ليكشف الاطباء بعد اجراء العملية لها تلف المرارة نتيجة لوجود (١٨ حصوة) فيها تم استخراجها بعد رفع المرارة وتساءلت لو كانت نتائج المختبرات التي راجعتها دقيقة لما اضطرت الى رفع المرارة لكانت النتيجة غير التي اصبحت عليها الان.

المرأة الحامل والدواء

احدى النساء الحوامل راجعت احد المستشفيات الحكومية في بغداد التي شكت بأنها مصابة بالتيفوئيد وحولتها الطبيبة الى المختبر لأجراء التحليل وظهرت النتيجة بانها مصابة بالتيفوئيد بنسبة عالية الا انها شككت في نتيجة التحليل ولم تقتنع بنتيجته وذهبت الى مختبر أهلي وظهرت النتيجة بأن المرض نسبتة معقولة ويمكن علاجه بسهولة. فعلى من تقع مسؤولية التحليل الخاطئ وماذا كان يحدث لو ان العلاج كان في غير محله تبعا لنتيجة التحليل الخاطئ والذي يمكن ان يؤدي الى موت الجنين!؟

ÖÉäÍHuÇÖ ƎQU

كتابة على الحيطان

عقوبات لاتهز شعرة!

عامر القيسي

برغم كل قساوة ولا اخلاقية من يقومون بسرقة لقمة اطفالنا امام اعيننا من ثرواتنا الخاصة، ولا يكفيهم ذلك، حتى استداروا لاموال الدول التي تمد لنا يد العون للخروج من ازمتنا، فاوقف الناس دعمهم لنا بعد ان هالهم حجم المهدور والمسروق والمهرب من الاموال العراقية وغير العراقية. نقول رغم هذا المشهد المأساوي للسرقة الجماعية، الا ان الاجهزة القضائية ومؤسسات الدولة مازالت سادرة في الظلال (حتى تأتيها الشمس) بسبب العقوبات الخجولة التي تصدرها بحق هؤلاء المجرمين. ولا يتعلق الامر بالسراق فقط، بل حتى بالنسبة الى العناصر الارهابية التي يلقى القبض عليها متلبسة بالجرم المشهود، كما يقال، بل بوجود اعترافات شخصية على ارتكاب الجريمة وثقة بالصور واقراص ال c.d.

نحن بطبيعة الحال لسنا مع فصل الرحمة عن العدالة، واخذ الظروف الاجتماعية واندفاعات العمر وغيرها من القضايا التي تقع في صميم اجتهادات القضاة بنظر الاعتبار، لكننا من جهة اخرى كمجتمع نتعرض لعنف غير مسبوق، عنف لايرحم حتى الموتى من ضحايانا ولا يفرق بين طفل ومقاتل. لذلك نحن بحاجة حقيقية في هذه الفترة، التي طالت انتقاليتها، الى نوع من القرارات المتشددة المتناسبة مع عمق وشدة الاذى الواقع علينا، فليس من المعقول ان يسجن من قبض عليه وهو يزرع عبوة لقتل الابرياء بالسجن لمدة سنتين، يقضيها برعاية منظمات حقوق الانسان العراقية والعالمية، التي لم تنفك في الدفاع عن حقوقهم المهضومة!

> هذا الكلام ليس دعوة للاجتهادات الشخصية في معاقبة المسيئين من وجهي الارهاب (القتل والسرقة)، وانما هي دعوة موضوعية لاقرار قوانين عقابية صارمة تتناسب مع خطورة ما نتعرض له

وكذلك الحال بالنسبة لسرقة المال العام والرشاوى وابتزاز المواطنين، احدى الدوائر الحكومية وبقرار (قاس جدا!) فصلت مجموعة من موظفيها من العمل بتهمة التلاعب بالمال العام وسرقته، فغادر السراق الدائرة متخمين باموال السرقة بعد ان دخلوها خفافا، ولم يهز قرار فصلهم شعرة في رأسهم، ذلك ان المستقبل قد تأمن من اموال فقراء هذا الوطن!

هذا الكلام ليس دعوة للاجتهادات الشخصية في معاقبة المسيئين من وجهي الارهاب (القتل والسرقة)، وانما هي دعوة موضوعية لاقرار قوانين عقابية صارمة تتناسب مع خطورة ما نتعرض له من تهديد يومي لحياتنا ومستقبل اطفالنا، قوانين تجعل اصحاب النفوس الضعيفة يفكرون ملايين المرات قبل ان يقدموا على عمل يسيء للاخرين، وهي قوانين، ان شرعت، حماية لمن يقع ضحية التغرير المادي او التهديد المباشر، خصوصا عندما يرى فداحة الثمن الذي يدفعه جراء حماقات الاعمال الاجرامية بشقيها.

فهل من المعقول ان يفلت الجناة مرّة من تحت عباءة المساءلة والعدالة ومرّة اخرى بقانون العفو العام وثالثة بحصانات المحاصصة وحصانة النواب! حقيقة لدينا قصص عجيبة لانقاذ المجرمين والتفرج على الضحايا وهم يلوكون احزانهم ومعاناتهم دون ان يلتفت اليهم احد! مفارقة عجيبة لم تحصل لافي ديمقراطيات الامس ولا اليوم ولا اظنها، من وجهة نظر شخصية جدا، ستحصل في الديمقراطيات القادمة!

نزاعات الملكية وإعادة الأملاك المصادَرة للمواطنين

تناقض في قانون الهيئة وهذه بعض الحلول القانونية

> تمت طوال عقود من حكم النظام السابق مصادرة وبيع العقارات التي كان يمتلكها العديد من المواطنين بشكل تعسفي لا نظير له ، أولئك الذين اتهمتهم السلطات السابقة بمعارضة نظامها او الاحزاب والجماعات التي وجدت فيهم ما يشكل خطرا كبيرا على وجودها .

بغداد / سها الشيخلي
تصوير / مهدي الخالدي

وبعد سقوط النظام برزت مشكلة اعادة الاملاك المصادرة الى اصحابها الشرعيين ، مما استوجب اصدار قانون ينظم نزاعات الملكية العقارية . وتم تشكيل هيئة دعاوى الملكية .وحلت هيئة نزاعات الملكية العقارية محل هيئة دعاوى الملكية العقارية العراقية وصدر قانونها بتاريخ ٢٠٠٦/١/٩ للنظر في الدعاوى المرفوعة من قبل المواطنين الذين تمت مصادرة اموالهم ولم تقتصر الدعاوى على العقارات التجارية او السكنية ، بل تعدتها الى اعادة ملكية المساجد ودور العبادة والمدارس الدينية والتكايا والجمعيات الخيرية المصادرة ، الا ان القانون (حاله حال بقية القوانين.. يفتقر الى الدقة وفيه تناقض بين فقراته تارة وتخبط في شرح بعض بنوده تارة اخرى) ، هذا ما اكده بعض المواطنين وبعض من المستشارين القانونيين .

معاناة المواطنين

يتحدث المواطن عامر الحيالي عن مصادرة املاكه بعد اتهامه بالانتماء الى حزب الدعوة المحظور ومنها داره التي وجدها بعد التهجير قد هدت وتم بناء عدد من المحلات مكانها ، وقد تعب المواطن الحيالي الذي يعمل (تاجرا في الشورجة) من كثرة المراجعة ويقول ان القانون الخاص بهيئة حل النزاعات الملكية العقارية قد حدد في اقامة الدعاوى جملة من الأمور منها اذا اجريت على العقار بعد مصادرته اضافات او تحسينات يكون للمالك الاصلي احد الخيارين ، واعادة ملكية العقار باسمه ودفع قيمة الاضافات الى المالك الحالي ، والقبول بالتعويض بما يعادل قيمة العقار مطروحا منه قيمة الاضافات او التحسينات .

المواطن ابراهيم اسماعيل يتحدث عن شركة كان يملكها قبل تهجيره الى ايران بتهمة اثارة المشاكل والانتماء الى رجال (الثورة الشعبانية) وبعد عودته وجد ان الشركة قد تحولت الى (روضة للاطفال) ووفق القانون، على الدولة تعويضه بقيمة العقار وقت اقامة الدعوى على ان يبقى العقار مستخدما كروضة ، الا انه تعب من المراجعة ومن تناقض مفردات وبنود القانون وعدم وضوحها ، كما يرى ان القائمين على ادارة الهيئة ينقصهم الكثير من الدراية والخبرة.

المواطنة مديحة خسرو (من الكرد الفيليين) المهجرين اثناء الحرب العراقية ـ الايرانية اشارت الى مصادرة دارها الوحيدة التي تملكها وعند عودتها طالبت بالدار بعد ان وجدت ان عائلة اخرى قد اشترتها من الدولة، وهي حائرة فقد راجعت الهيئة ولم تحصل على جواب، وتشكو من النظرة المتدنية للكرد الفيلية التي ما زارت مسيطرة على عقول بعض المسؤولين.

المواطن عبد الرحيم الروضان يشير الى ان العقبة الاساس في عدم اكمال المعاملات الدعاوى المحسومة من قبل اللجان القضائية لم تدقق من قبل الهيئة التمييزية، ذلك لان مشكلة عدم التحاق عضوين من اعضاء الهيئة (من اقليم كردستان) قد حال دون اكتمال النصاب . فتعطلت المعاملات.

أراء بعض المستشارين القانونيين

المستشار القانوني سعد ناجي من احدى المؤسسات لديه بعض الملاحظات حول قانون هيئة حل النزاعات الملكية العقارية فهو يرى أن القانون الجديد خول رئيس الهيئة صلاحية اصدار تعليمات لتسهيل تنفيذ القانون وهذا النص مشوب بعيوب اهمها ان التعليمات عادة تصدر من وزارات او جهات غير مرتبطة بوزارة للجهاز التنفيذي لتسهيل تنفيذ القانون ، اما في هذه الحالة فإن التعليمات التي يصدرها رئيس الهيئة تكون ملزمة للجان القضائية التي هي في الاصل محاكم يفترض ان تقوم بتفسير نصوص القانون ، وتصدر قراراتها في ضوء ما يتوفر لديها من وقائع مادية ووسائل اثبات ، ان تصدر تعليمات للجان القضائية من رئيس الهيئة يعتبر تدخلا صارخا بعمل القضاء وعلى ما نراه في حيز التنفيذ وللاسف الشديد فعلى سبيل المثال فان تعليمات تقدير التعويض الذي اصدرها رئيس الهيئة تخالف نصوص القانون نفسه فتارة يصدر تعليماته بأن يعتمد التعويض على التقدير بتاريخ اقامة الدعوى وفق الضوابط الضريبية التي هي عادة اقل من الاسعار السائدة بكثير وتارة اخرى يصدر تعليمات بان يعتمد على الاسعار السائدة بالاسترشاد وبالضوابط الضريبية ، وهذا تخبط يؤدي الى عدم استقرار المعاملات .

مدة الاخلاء

حول القانون ذاته قال المشاور القانوني علاء نجم الدين:

ـ منحت المادة (٢٤) شاغل العقار مدة لا تزيد عن (٩٠) يوما لاخلاء العقار دون ان ينظر المشرع بطبيعة الاشغال هل انه مشغول من المالك الحالي ام مؤجر؟ وهل ان المأجور سكني ام تجاري؟، وماذا لو كان المالك الاصلي يملك اكثر من عقار، لذا يجب ان يعاد النظر بهذه المادة على وفق صيغة تطبيق احكام قانون ايجار العقار رقم ٨٧ لسنة ١٩٧٩ المعدل على العقارات السكنية التي يصدر قرار باعادتها الى مالكها الاصلي فيما يتم تطبيق احكام القانون المدني على العقارات الاخرى.

ومن الملاحظ انه يوجد هناك تناقض اوعدم دقة بين ما ورد في (المادة الثالثة اولا) التي اناطت بوزارة المالية مهمة دفع التعويضات وبين ما ورد بالمادة السادسة التي الزمت الجهة التي باعت العقار بدفع التعويض وذلك لان الجهات التي تصرفت بالعقارات المصادرة عديدة مثل (مجلس الثورة المنحل – ديوان الرئاسة المنحل – وزارة الداخلية – وزارة المالية / دائرة عقارات الدولة – سكرتارية لجنة تصفية ممتلكات المسفرين – مديرية الامن العامة المنحلة – امانة بغداد ... الخ) . مما يتطلب ايضاح ذلك ، كما لم يحدد القانون تاريخا لنفاذ قرار الحكم الذي يصدر عن اللجان القضائية هل هو تاريخ تقديم الطلب او اعتمد اساسا بالتقدير عند التعويض ام تارخ صدور قرار اللجنة القضائية ام تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية وماذا لو نقض قرار الحكم لاسباب شكلية واعيد الى اللجنة القضائية فاي من التواريخ يعتمد ؟ هل قرار اللجنة الاول ام الاخير ؟ مما يتطلب ايضاح ذلك . بالاضافة الى سقوط بعض الاخطاء اللغوية في التعبيرات التي وردت بنص القانون والتي قد تؤدي الى تغيير المعنى الاصطلاحي القانوني لهذه التعبيرات وقد اشارت الى ذلك الجمعية القانونية للدفاع عن حقوق الملكية العقارية في رسالتها الموجهة الى السيد رئيس مجلس النواب بالاضافة الى جملة اخرى من ملاحضاتها على مواد القانون .

تهيئة مقرات

المشاور القانوني المحامي كريم عبد الرزاق يرى ان تشكيل هيئة دعاوى الملكية السابقة والهيئة التي حلت محلها (هيئة حل نزاعات الملكية العقارية) بكادرها القضائي والاداري والمدني قد تطلب تهيئة مقرات لها في بغداد وعموم محافظات العراق وتأثيثها بالمستلزمات الواجبة لاداء عملها قد كلفت الدولة مبالغ طائلة جدا بمئات الملايين من الدولارات سنويا بالاضافة الى الرواتب المجزية جدا للكادر الوظيفي الذي يفوق رواتب موظفي الدولة بنسبة واضحة ، نحن نرى ان مهام اللجان القضائية لو انيطت بمحاكم البداءة المنتشرة في عموم العراق تصل الى مستوى الاقضية والنواحي مقابل هذه المحاكم بالاسناد الاداري والمالي اللازم للمحاكم التي تكثر فيها مثل هذه الدعاوى لعدة اسباب منها تشابه وانتشار محاكم البداءة في ارجاء العراق بشكل اوسع من اللجان القضائية المشكلة بموجب قانون حل نزاعات الملكية العقارية الجديد ولاعطاء استقلالية للاحكام القضائية التي تصدر حيث ان محاكم البداءة مرتبطة بمجلس القضاء ويتحقق من خلال ذلك استقلال القضاء وبشكل كامل في حين ان تشكيل لجان قضائية يكون مرتبطا بالهيئة لتي بدورها ترتبط بمجلس الوزراء (السلطة التنفيذية) ونحن هنا قد خالفنا المبدا الدستوري الذي ينص على استقلال القضاء.

ÓZÏΣä ÓÅTQÅÉ